التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية

إعداد

الدكتورة / فاتـن محمـد حسـن السـيد

محام ومستشار قانوني

دكتور بأكاديمية مصر للتجارة والتكنولوجيا

دكتوراه في الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد الحادى عشر يناير–2025

الجزء الأول

ملخص البحث:

يعتبر القضاء العادل والمنجز من أهم العوامل التي تساهم في توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، لذا، صدر قانون انشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، بهدف ايجاد آلية جديدة لسرعة الفصل في المنازعات الاستثمارية والتجارية، بما يوفر الجهد والوقت. فقد استهدف المشرع من انشاءها محاولة القضاء على ظاهرة بطء التقاضي، بقصد جذب الاستثمار في مصر، وهو الهدف الذي رغبت مصر في تحقيقه، من خلال صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون انشاءها، ولعل أبرز ما أورده هذا التعديل تبني فكرة التقاضي الالكتروني في المنازعات الاقتصادية، وبموجبه تم وضع تنظيمًا شاملًا لها، لتسهيل اجراءاته.

يستهدف هذا البحث توضيح دور التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية. سيتم استعراض البحث من خلال ثلاث محاور الأول يتناول التقاضي الالكتروني والاستثمارات الأجنبية ببيان ماهية كلا منهما، والثاني يتناول عوامل جذبها، والثالث يتناول هذا التقاضي كأحد تعديلات قانون انشاء المحاكم الاقتصادية. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتوصل إلى مجموعة من النتائج منها، يعتبر انتقال العمل القضائي بصيغة النظام الالكتروني، خطوة مهمة من أجل الانتقال بالعمل

القضائي الوطني إلى مطاف الدول المتقدمة، واقترحت الدراسة تدريب طلاب وخريجي كليات الحقوق والقانون على التقاضي الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية، التقاضي الالكتروني، المحاكم الاقتصادية، مصر.

Summary:
A fair and accomplished judiciary is one of the most important factors contributing to a climate conducive to attracting foreign investment. Therefore, the Economic Courts Act No. 120 of 2008 was promulgated with a view to creating a new mechanism for speedy adjudication of investment and commercial disputes, thereby saving effort and time. From its establishment, the legislature aimed to try to eliminate the phenomenon of slow litigation, with a view to attracting investment in Egypt, which Egypt wished to achieve, through the promulgation of Law No. 146 of 2019, amending some of the provisions of its law. Perhaps the most important of these amendments is to adopt the idea of electronic litigation in economic disputes.

This research aims to clarify the role of electronic litigation in economic courts in attracting foreign investments. The research will be reviewed through three axes, the first dealing with electronic litigation and foreign investments by indicating what they are, the second dealing with attractions, and the third dealing with such litigation as one of

the amendments to the law establishing economic courts. The research was based on the descriptive curriculum and produced a series of findings, including the transition of judicial work in the form of the electronic system as an important step towards the transition of national judicial work to the capital of developed States. The study proposed training of students and graduates of law and law faculties in electronic litigation .

Keywords: Foreign investments, Electronic litigation, Economic courts, Egypt.

مقدمة:

يساهم القضاء المنجز والعادل في توفير المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، وتحرير التجارة، إلا أن العديد من الدول ومنها مصر، تعاني من إطالة أمد التقاضي، بطء اجراءاته، وكثرة عدد القضايا؛ وإذ أن أحد أهم عناصر جذبها هو الاستقرار التشريعي والقضائي، الذي يمنح الطمأنينة للمستثمرين بوجود نظام قضائي سريع ومنصف في حالة وجود نزاع قضائي يرتبط باستثماراتهم. لذا، أصدرت قانون انشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، بهدف ايجاد آلية جديدة لسرعة الفصل في المنازعات الاستثمارية والتجارية، بما يوفر الجهد والوقت. فقد استهدف المشرع من انشاءها محاولة القضاء على ظاهرة بطء التقاضي، بقصد جذب الاستثمار في مصر، وهو الهدف الذي رغبت مصر في تحقيقه، من خلال صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية، ولعل أبرز ما أورده هذا التعديل استحداث فكرة التقاضي الالكتروني فيها، بصورتيه التحكيم الالكتروني، والمحاكم الالكترونية، وبموجبه تم وضع تنظيمًا شاملًا لها، لتسهيل اجراءاته، بدايًة من قيد الدعوى، رفعها، واعلانها، حتى بلوغ مرحلة الحكم والتنفيذ الالكتروني الشامل.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في **تساؤل يدور حول الدور الذي يقوم به التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية؟** ينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة:-

- ماهية التقاضي الالكتروني، والاستثمارات الأجنبية؟
- ما هي عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية؟
- ما الدور الذي يلعبه القضاء في تشجيع الاستثمارات الأجنبية؟
- ما مدى تأثير التعديلات المستحدثة في قانون انشاء المحاكم الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية؟
- ما هي القواعد الاجرائية الجديدة للتقاضي الالكتروني أمام المحاكم الاقتصادية ؟

أهداف البحث: يستهدف البحث:

* بيان مفهوم التقاضي الالكتروني والاستثمارات الأجنبية.

* توضيح الدور الذي يلعبه القضاء في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وخاصة المحاكم الاقتصادية.

* توضيح تأثيرات استحداث التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية.

* بيان الاجراءات الواجب اتباعها لتحريك الدعوى القضائية أمام المحاكم الاقتصادية بدايًة من رفعها حتى تنفيذ الحكم.

منهج البحث:

تنتهج الباحثة من خلال هذا البحث، المنهج الوصفي، والذى يعتمد على المعلومات والحقائق عن التقاضي الالكتروني ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية، ووضعها في قالب محكم ومكتمل، مع محاولة تفسير هذه المعلومات ووصفها مع التحليل الدقيق لها؛ بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية، ومن ثم اقتراح توصيات فعالة.

تقسيم البحث:

سيتم استعراض البحث من خلال ثلاث محاور، يتناول **الأول** التقاضي الالكتروني والاستثمارات الأجنبية ببيان ماهية كلا منهما، ويستعرض **الثاني** عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتناول **والثالث** التقاضي الالكتروني كأحد تعديلات قانون انشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.

مطلب تمهيدي

التقاضي الالكتروني والاستثمارات الأجنبية

أولاً: ماهية التقاضي الالكتروني

١- تعريف التقاضي الالكتروني:

تعتبر المحاكم الالكترونية أحد مخرجات الحكومات الالكترونية، تسابق غالبية دول العالم الزمن للانتقال بكافة خدماتها التي تقدمها للجمهور، من صورتها التقليدية المعتمدة على التواجد المادي للأشياء، إلى اتخاذ التقنية التي يشهدها العالم في هذا المجال، طريقًا لتقديمها بشكل يتسم بالبساطة والقبول من مختلف الأطراف التي ترتبط بهذه الخدمة التي تقدم لتلبية متطلباتهم.

ويمكن تعريفها بأنها الحيز التقني المعلوماتي ثنائي الوجود، الذي يسمح ببرمجة الدعوى الالكترونية بشكل الكتروني، عن طريق الربط بين شبكة المعلومات الدولية والمحكمة، بشكل يتيح الظهور المكاني الالكتروني للوحدة القضائية، على أن يباشر عدد من القضاة وأعوانهم مهام النظر في الدعوى والبت فيها، وذلك بالاعتماد على أليات تقنية متطورة، لتدوين الاجراءات القضائية، حفظ، تداول ملف الدعوى بصيغ الكترونية.

وعليه، فالمحاكم الالكترونية هي عبارة عن مواقع الكترونية على شبكة الانترنت الدولية، تستهدف نظر الدعاوى المختلفة بشكل الكتروني، بعيدًا عن الطرق التقليدية التي ترتبط بالمحاكم التقليدية.

عرف البعض التقاضي الالكتروني بأنه "مجموعة الاجراءات القضائية الالكترونية، بما تشمله من مرافعات، ومداولات حتى صدور الحكم، تتم بصورة الكترونية بشكل عام، عبر وسائط الكترونية باستخدام شبكة المعلومات الدولية".

عرفه البعض الأخر، بأنه "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني؛ حيث تم فحصها بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وارسال اشعار إلى المتقاضي يفيده علمًا بما تم بشأنها".

جدير بالذكر، يعتبر القضاء الالكتروني أسلوبًا راقيًا تتبعه غالبية الدول المتقدمة، المعتمدة على التقدم العلمي في المجال الالكتروني، لتسريع وتيرة العمل الاداري والاجرائي في المؤسسات القضائية، بقصد تيسيرها والبعد عن العوائق التقليدية المرهقة لأطراف الدعوى والمرفق القضائي نفسه، والتي تتسبب في احجام العديد من الافراد عن المطالبة بحقوقهم المغتصبة.

يستخلص مما سبق، يعتبر نظام التقاضي الالكتروني بهذا المفهوم، آلية حديثة تتفق ومتطلبات العصر الحديث، وما ارتبط به من تطور في وسائل الاتصال الحديثة، وتقنيات متطورة في مجال التواصل، التي جعلت العالم بلا حدود أو قيود[1].

٢- صور التقاضي الالكتروني:

٢- ١ التحكيم الالكتروني: تطورت الأوضاع الاقتصادية وازداد حجم التجارة الدولية وانتشرت الشركات دولية النشاط، مما أدى إلى صعوبة التقاضي في المحاكم التقليدية، فنشأت آلية هذا لتحكيم، التي تسمح بعقد جلسات فض المنازعات بطرق تكنولوجية كثيرة مثل الفيديو كونفرانس، والتي يتم من خلالها الاستغناء عن أوراق الحضور أمام هيئة التحكيم، فيكون تقديم المستندات، المذكرات وتبادلها، وابداء الطلبات والدفوع، بدون الحضور الشخصي للخصوم أمامها، وانما يتم ارسالها عبر موقع التحكيم الافتراضي بالطرق الالكترونية، وهذه الآلية هي المتبعة في جمعية المحكمين الامريكيين، مجمع لندن المعتمد للمحكمين، والمنظمة الدولية

[1] د. محمد بن خلفان بن سالم المعمري، التقاضي الإلكتروني (دراسة مقارنة)، بحث منشور بمجلة الوقائع، المجلد ٢، العدد ١٢، يوليو سنة ٢٠٢١، ص ١٨٤، ١٨٥ .

لحماية الملكية الفكرية؛ إذ تجرى التحكيم في منازعاتها، عبر شبكة الحاسب الآلي[1].

٢- ٢ **المحاكم الالكترونية:** نظرًا لنجاح التحكيم السابق الاشارة إليه وفاعليته في تسوية المنازعات، فقد بدأ تطبيق التقاضي الالكتروني في المحاكم الأمريكية، وانتقلت التجربة إلى العديد من دول العالم، مثل انجلترا وفرنسا، المغرب، والسعودية.....وغيرهم.

وقد أخذت مصر في تتبع التطور التقني على عدد من خدمات القضاء، التوثيق، والشهر العقاري، ومنها تقنين اجراءات التقاضي الالكترونية في التشريعات الأخيرة، وخاصة في تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩؛ إذ نصت المادة (١٤) منه، على تعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨؛ حيث نصت على أنه (فيما عدا حالات الطعن بالنقض، يجوز إقامة الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية والطعن على الأحكام الصادر فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الالكتروني، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة الكترونيًا

[1] د. صفاء أوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، سنة ٢٠١٢، ص ١٧٢

بالموقع المخصص لقلم كتابها. وتقيد الدعاوى بعد سداد المدعى الرسوم والدمغات المقررة قانونًا الكترونيًا ورفع المستندات الكترونيًا)[1].

علاوة على ذلك، صدر قرار وزير العدل الذي حدد آلية إجراءات التقاضي الالكترونية، والتي تضمنت إقامة الدعوى، اعلانها، سير الجلسات، وايداع الطلبات والدفوع، انتداب الخبراء، حجز الدعوى للحكم، اصداره، الطعن عليه وتنفيذه، كل ذلك عن طريق النافذة الالكترونية للمحاكم الاقتصادية.

ويمكن القول، أن نظام الاجراءات الالكترونية للتقاضي أمام المحكمة الاقتصادية ينطبق عليه وصف المحكمة الالكترونية كوسيلة للتقاضي، فهي تعمل إلى جانب التقاضي وفق النظام التقليدي فيها، وقد أراد المشرع من ذلك ادخال التطوير واختبار مدى نجاح تجربة العمل بآليته عبر اتاحة محكمة الكترونية تسمح بالإسراع بإجراءاته وتيسيرها أمام المتقاضين، وفي الوقت ذاته حافظ

[1] المادة (١٤) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٣١ مكرر (و)، في أغسطس سنة ٢٠١٩.

على المبادئ الرئيسة له؛ إذ أتاح أيضًا إقامة الدعاوى الاقتصادية بالطريق التقليدي.

جدير بالذكر، تخطو وزارة العدل خطوات جادة في تطوير المنظومة القضائية بأكملها، وذلك من خلال مشروع (عدالة مصر الرقمية)، ومن أهم مظاهرها في ميدان المحاكم السماح بإقامة الدعوى المدنية أمام المحكمة الابتدائية بالطريق الالكتروني في عدد من المحاكم.

وتماشيًا مع ما تم ذكره، فقد قامت وزارة العدل المصرية بإعداد مشروع مثول المتهمين المحبوسين احتياطيًا بالسجون، عن بعد باستخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال تحسين اجراءات التقاضي، فيستطيع القضاة داخل قاعة مجهزة بالمحكمة نظر التجديد للمتهمين المتواجدين داخل السجون في قاعات مجهزة بحضور المحامين، عن طريق الشبكة التليفزيونية المغلقة والمؤمنة بينهما، تطبيقًا لفكرة تنفيذ الاحكام الكترونيًا وتيسير الاجراءات دون الاخلال بضمانات المتهم المقررة في الدستور والقانون، ويستهدف المشروع نظر التجديد دون الحاجة إلى نقلهم من مقار حبسهم، بقصد الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقلهم وتوفير نفقاتهم، وقد تم افتتاح مجمع للمحاكم داخل مركز الاصلاح والتأهيل بوزارة الداخلية المصرية في شهر أكتوبر ٢٠٢١، والذي يعتمد فيه على استخدام

جميع الوسائل الالكترونية، عقب مراجعة كافة الدراسات الحديثة بشأن تطوير المحاكم[1].

ثانياً: ماهية الاستثمارات الأجنبية

١- تعريف الاستثمار:

لم يخرج مفهوم الاستثمار في اللغة، عن كونه طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشئ ما تولد عنه وثمر الرجل ماله، أي أحسن القيام به ونماه[2].

اختلف علماء الاقتصاد على إيجاد تعريف موحد للاستثمار؛ إذ عرفه البعض بأنه عبارة عن" الاضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية، إلى رأسمال الدولة المتاح".

[1] د. أحمد محمد عصام، اجراءات التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقًا لأخر تعديلات قانون انشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، بحث منشور بالمجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد ١٢، العدد ١، سنة ٢٠٢٢، ص ١٩٦:١٩٨.

[2] د. محمد محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات (دراسة مقارنة بين القانون والفقه الاسلامي)، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٩، ص ٢٣.

عرفه البعض الأخر، بأنه "عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال، أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات، تؤدي إلى اشباع حاجات اقتصادية".

وفضلًا عن ذلك، عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٠٥، بأنه "الاستثمار الذي يشتمل على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة وقدرة على الادارة بين الشركة الأم، أو فرع في دولة أخرى (الدولة المستقبلة للاستثمار)، على أن تمتلك أصولًا لا تقل عن ١٠% من أسهم الشركة، كما يمكن أن يكون ذلك المستثمر طبيعيًا أو معنويًا"[١].

٢- أنواع الاستثمارات الأجنبية:

تنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين رئيسيين:

٢- ١. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وقد عرفه صندوق النقد الدولي، بأنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما، على مصلحة دائمة في

[١] د. يحي حسين علي، دور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمار في مصر، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، المجلد ٥، العدد ١، يونيه ٢٠١٩، ص ٥.

مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر". ويسمى هذا الكيان بالمستثمر المباشر، وتسمى هذه المؤسسة بمؤسسة الاستثمار المباشر.

٢ – ٢. **الاستثمار غير المباشر:** ويتعلق بشراء المستثمرين للسندات، الأسهم، والأوراق المالية بقصد المضاربة، وتكون علاقتهم مع الشركات التي يشترون سنداتها أو أسهمها، علاقة غير مباشرة؛ إذ لا يكون للمستثمر دورًا مؤثرًا في قرارات الشركة. فإذا كانت نيه المستثمر شراء الأسهم بهدف إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية، فإن علاقته بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراءها، بهدف السيطرة على الشركة أو المشاركة في إداراتها، فإن عملية الشراء هذه تصبح استثمارًا مباشرًا.

٣– أهمية الاستثمار الأجنبي:

يلعب الاستثمار الأجنبي دورًا بارزًا في الاقتصاد على المستويين الوطني والدولي؛ إذ تستثمر مبالغ هائلة خارج حدود الدول لاستثمار الموارد المحلية للدول المضيفة، ومن أجل البحث عن أسواق عمل تقل تكلفتها عن أسواق دولة المستثمر، فيحقق له ربحية أعلى من الاستثمار في دولته.

ومما لا شك فيه، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم أنواع تدفقات رأس المال؛ إذ يعتبر من العوامل المهمة لرفع معدلات النمو، عن طريق المساهمة في ارتفاع القدرات الانتاجية لاقتصاد الدولة المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة، توفير فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة، وهو عادةً ما يبحث عن البيئة المتوافر فيها الموارد الطبيعية والبشرية الملائمة لنجاح العمليات الانتاجية، بقصد تحقيق أعلى أرباح ممكنة. لذا، فهو ينتقل إلى الدول المضيفة المتوافر بها مناخ الاستثمار المناسب، الذي يحقق فيه أكبر عائد صافي عقب تغطية جميع التكاليف.

تجدر الإشارة، تتمثل أهم مزايا هذا النوع من الاستثمار في جذب التقنيات الحديثة معه، بما يؤدي إلى رفع مستوى جودة الإنتاج إلى المعايير العالمية، تنمية مهارات الموارد البشرية، وإحداث تطوير في أساليب الإدارة في الدول النامية، رفع معدلات التوظيف لاحتياجهم إلى الأيدي العاملة اللازمة لتشغيل المشروعات الجديدة، ورفع معدلات رأس المال السوقي.

جدير بالذكر، تضع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي قوانين وطنية لتنظيمه، بعضها تنظمه بشكل عام بالنسبة للمستثمر الأجنبي والوطني، وتضع بعض الدول تشريعًا خاصًا لتشجيعه. ودائمًا ما يبحث الأول عن الحوافز، الإعفاءات

والضمانات، لأنه يضع نصب عينيه عنصر المخاطرة، فهو يدفع بأمواله خارج حدود دولته، فيلزم البحث عن المكان الأمن للاستثمار، لذا تلجأ بعض الدول إلى وضع قوانين خاصة بالأول دون الثاني، بغرض جذب الاستثمار الأجنبي ومنحه معاملة تمييزية عن الثاني ومنحه العديد من الضمانات.

ولا يفوتنا أن ننوه، عكفت مصر على توفير البيئة التشريعية الداعمة للاستثمار، عن طريق الإصلاح الشامل لجميع القوانين المتصلة به، ومنها إصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 72لسنة 2017 ولائحته التنفيذية، ومجموعة أخرى من القوانين المتعلقة بجميع القطاعات[1]، وإدخال تعديلات حديثة على قانون المحاكم الاقتصادية، تضمنت سرعة الفصل في المنازعات المنصوص عليها فيه بواسطة قضاة متخصصين ومؤهلين، وزيادة فرص تسوية النزاعات الناشئة بصورة سلمية، بما يحافظ على حقوق كافة الأطراف.

[1] مثل تعديلات قانون شركات المساهمة، شركات التوصية بالأسهم، الشركات ذات المسئولية المحدودة، وشركات الشخص الواحد، وقانون تنظيم إعادة الهيكلة، الصلح الواقي والإفلاس، والذي استحدث إنشاء نظام الوساطة بقصد خفض حالات اللجوء إلى إقامة دعاوى قضائية وتشجيع المشروع المتعثر عن الدفع، بما يضمن عدم الزج بصاحبه في دعاوى تؤثر على سمعته.

المبحث الأول

محددات جذب الاستثمارات الأجنبية

تعتبر محددات الاستثمار الأجنبي، عناصر متداخلة وأغلبها متغيرة، يخلق تفاعلها أوضاعًا جديدة، يمكن ترجمة آثارها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار، وتختلف العناصر المساهمة في جذب المستثمر إلى الدولة المضيفة للاستثمارات بحسب نوعيتها، وطبيعتها في جذبها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، فيعتمد مناخ الاستثمار على أوضاع مختلفة منها الاقتصادية، القانونية، التشريعية وغيرها من المحددات الهامة لعملية الاستثمار الأجنبي، سنعرض فيما يلي لأهم العوامل التي تلعب دورًا رئيسيًا في جذب الاستثمارات الأجنبية[١].

- **الاستقرار التشريعي والقضائي:** يلعب دورًا بارزًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، لأنه مرادف لانخفاض معدل المخاطر المحتملة للمشروع الاستثماري، والذي يؤثر على معدل الأرباح. فيعد الأول، ضرورة ملحة لإيجاد بيئة قانونية، قادرة على علاج المنازعات القضائية التي تعترضه أثناء قيامه بأنشطته المختلفة.

[١] د. يحي حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص ٥:٧.

والبيئة الجاذبة للاستثمار، يجب أن تتسم بالاستقرار، والشفافية، لذا، فإن وجود نظام قانوني فعال، سيعمل على تشجيع المشروعات الاقتصادية على التوسع في حجم استثماراتها[1].

علاوة على ذلك، يلزم وجود جهاز قضائي حازم وسريع، حتي يتم البت في قضايا المشروعات الاستثمارية بشكل سريع. ووجود المحاكم الاقتصادية ضمن هيكل المؤسسات القضائية من شأنه، جذب المزيد من الاستثمار.، ولا شك أن الدول التي تعاني من بطء التقاضي، تواجه مشروعاتها صعوبات كبيرة في الحصول على تمويل بنكي لاستثماراتها الجديدة، وأن القيام بإصلاحات في نواح أخرى، كحقوق الدائنين يكون من شأنه تشجيع البنوك على الاقراض، شريطة تطبيق العقود وتنفيذها أمام الهيئات القضائية[2].

جدير بالذكر، يؤدي وجود مؤسسات قضائية متخصصة، تضمن حسن تنفيذ العقود، إلى زيادة الانتاج وتشجيع التبادل التجاري، ويتعين خلو التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي

[1] Laeven,L. and Christopher, W."The quality of the Legal system, Firm Ownership, and Firm size" Review of Economics and statistics, Vol.89,N.4,2010,P.612..

[2] Safavian, M. and Siddharth,S, "When Do Creditor Rights Work?", Journal of Comparative Economics, Vol.35, N3,2007, P.500,502..

المباشر، من أي نصوص تنطوي على شبهة الاضرار بأموال المستثمر، أو أصوله، كحق الدولة في تأميم تلك المشروعات، أو الاستيلاء عليها للمنفعة العامة[1]، ويجب أن تضمن هذه التشريعات للمستثمر اعفاءات، وحوافز جمركية وضريبية وضمانات كحقه في تحويل أرباحه لأي دولة في أي وقت؛ إذ تتنافس دول العالم على اصدار تشريعات للاستثمار تجاوز الحوافز المقدمة من الدول الأخرى، شريطة ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية، والأخذ من سيادة الدول المضيفة.

تجدر الاشارة، منحت مصر العديد من الاعفاءات الضريبية، والتي كان آخرها تلك المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار[2]، بحيث يتم اعفاء عقود الشركات، المنشآت، عقود التسهيلات الائتمانية، والرهن المرتبطة بأعمالها، من ضريبة الدمغة، ومن رسوم التوثيق والشهر، لمدة ٥ أعوام من تاريخ قيدها بالسجل التجاري. كما يتم اعفاء عقود تسجيل الأراضي الضرورية

[1] د. محمد ابراهيم محمود، المحاكم الاقتصادية كوسيلة للتغلب على بطء التقاضي وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تطبيقية على قانون المحاكم الاقتصادية المصري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨)، المؤتمر السنوي الدولي الخامس لكلية الحقوق: العدالة بين الواقع والمأمول، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، المجلد ١، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٣٣٢.

[2] د. يحي حسين علي، مرجع سبق ذكره ص ١٠:٧.

لإقامة المنشآت والشركات منهما. كما تمنح المشروعات الاستثمارية، حافزًا استثماريًا خصمًا من صافي الأرباح التي تخضع للضريبة، تصل إلى ٥٠% لبعض القطاعات[١].

- **الوضع الاقتصادي:** يمثل توافر الموارد الطبيعية القابلة للاستخدام وامكانية تصنيعها، عاملًا مهمًا من عوامل الاستثمار[٢]؛ إذ أنه يتدفق إلى الدول الغنية بها وبكميات كبيرة في المراحل الأولى للاستثمار الأجنبي، فقد كان الاستثمار في القرن التاسع عشر يتدفق باتجاهها، من أجل ضمان استمرارية الحصول عليها وبأثمان معقولة. غير أن استغلالها يرتبط بضرورة توافر كفاءات معينة، وأيدي عاملة ماهرة ذات تكلفة منخفضة؛ إذ يسعى المستثمر إلى الوصول إليها، ويحدث ذلك في الصناعات التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، ولا تتطلب تدريب عالي، وهو من المحددات التي جذبت المستثمر الأجنبي إلى الدول النامية .

[١] المواد (١٠،١١) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة٢٠١٧.

[٢] د. مراد صاولي، د. فارس عبد الرحماني ، د. إلياس بو معراف، ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية باستعمال نموذج AARDL خلال الفترة من ١٩٧٤- ٢٠١٧، ص ٥.

ويعتبر معدل النمو المرتفع دليل على النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته، والذي يعتمد عليه المستثمر للقيام باستثماراته، وهو ما حصل في الصين، ودول جنوب شرق آسيا؛ إذ أن ارتفاعه ساعد على جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي إليهما[1]. على أن يصاحب ذلك توافر حوافز، كمستوى التنمية الاقتصادية، معبرًا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي، معدل دخل الفرد، ومعدلات التضخم ، حجم السوق، والسياسات الاقتصادية، من حيث التحرير الاقتصادي، الخصخصة، ودرجة التنافس في السوق.

وتعتبر البنية التحتية ميزة جاذبة للاستثمار، ويقصد بها "المرافق الداخلية للدولة التي تجعل النشاط الاقتصادي ممكنًا، كشبكات الاتصالات، النقل، التوزيع، المؤسسات، الأسواق المالية، وأنظمة الامداد بالطاقة".

علاوة على ذلك، فإن حجم السوق له تأثيرات معنوية موجبة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتخذ الناتج المحلي الإجمالي

[1] د. سيف عبدالجبار محمد، د. مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، بحث منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، سنة ٢٠١٣، ص ٤٢٣.

للفرد، أو متوسط نمو السكان، كمؤشر لقياسه، ويكتسب هذا المؤشر أهمية كبيرة في جذبه؛ إذ تجذب الاقتصادات المتميزة بتوافر أسواق كبيرة، المزيد من الاستثمارات في جميع المجالات الزراعية، الصناعية، والخدمية...إلخ.

– **البنية الادارية:** يعد النظام الاداري السائد في الدولة، من العوامل المهمة لخلق بيئة ادارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهرها وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية، بشكل يقلل الوقت المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، أيضًا يتطلب ذلك تقليل أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد الاداري والمالي في الأجهزة الحكومية[1].

وقد حاولت مصر خلال الأعوام الماضية، إزالة جميع صور التأخير الناجمة عن التعقيدات البيروقراطية، وكان أخرها صدور القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، والذي نص على انشاء مركز خدمات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وفروعها لتبسيط اجراءاته، على أن يتولى تقديم كافة الخدمات المتعلقة بتأسيس الشركات. ويتلقى

[1] د. يحي حسين علي، مرجع سبق ذكره ، ص ١١:٩.

طلبات المستثمرين لإصدار التصاريح، تخصيص العقارات والتراخيص الضرورية لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو ادارتها، على أن يتم تقديم خدماته بشكل مميكن عن طريق شبكات الربط الالكتروني وغيرها من الطرق الفنية اللازمة.

ويضم المركز ممثلين عن الجهات المختصة بحسب القوانين المنظمة، والخاضعين لإشراف الهيئة أثناء مدة وجودهم به، ويلتزمون بالقواعد التي يضعها مجلس ادارتها لتنظيم عمله، ويلتزم ممثلي الجهات به والموظفين المسؤولين بالجهات الادارية، بطلب استيفاء المستندات الضرورية، لاستخراج التصاريح، أو التراخيص خلال يومي عمل من تاريخ تقديمها إليهم، وإلا اعتبرت مستوفاة، مع عدم جواز طلب أي مستندات اضافية من المستثمر عقب مرور هذه الفترة[١].

أولًا: دور القضاء في حماية الاستثمارات الأجنبية

تعتبر الاستثمارات أساس التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم، وهي تحتاج إلى مُناخ، يساعد على اجتذابها، فالمستثمر – سواء أجنبيًا أو وطنيًا– لن يغامر بأمواله في استثمارات ضخمة،

[١] المادة (٢١) من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار.

مالم تتوافر الضمانات التي تجعله مطمئنًا عليها، ومن أهم الضمانات القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية والوطنية، توفير قضاء متخصص ومنجز لحل المنازعات المتعلقة بها، فالعلاقة بينها وبين القضاء علاقة متلازمة.

فالمستثمر قبل القيام بأي مبادرة بشأن الاستثمار يبحث عن المعطيات الآتية:

* الضمانات القضائية والقانونية لاستثماراته وحقوقه.

* مدى انضمام الدولة في الاتفاقات الدولية المرتبطة بالاستثمار.

* المزايا التي يمنحها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار للمستثمر الأجنبي، سواء من حيث الاعفاءات الضريبية، أو الجمركية، أو رسوم التسجيل.

* قوانين الصرف وما تخوله للمستثمرين الأجانب من امكانية تحويل الأموال، والأرباح الناجمة عنها للخارج.

* التيسيرات التي تمنحها الدولة، بغرض الاستفادة من الأراضي التي تقع في المناطق الصناعية.

وقد أولت مصر عناية خاصة للمنظومة القضائية، لما لها من دور مهم على مستوى تحقيق التنمية الشاملة، جذب الاستثمارات، وتحفيز المستثمرين[1].

١- الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية:

تسعى الدول النامية إلى تطوير اقتصاداتها الوطنية، من خلال الدعوة للاستثمارات الأجنبية على أراضيها، غير أن هناك أسباب تقلل عزيمة أصحاب رؤوس الأموال الأجانب على اختيار وجهة استثمارية دون أخرى[2]. ومن أهمها الحماية المالية والقانونية ضد المخاطر غير التجارية لهذه الاستثمارات في الدولة المضيفة، منها مجمل الاجراءات التي من شأنها حرمانه من أمواله المستثمرة جزئيًا أو كليًا، والتي تكون في شكل التأميم وغيره من أشكال نقل الملكية، وكذا الاجراءات الأخرى التي تمس الملكية، مثل الاجراءات التحفظية، مما يستوجب توفير حماية قانونية لهذه الأموال.

[1] د. يحي حسين علي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢.

[2] L'avenir Hypothéqué – Comment les accords commerciaux et d'investissement conclus entre les pays riches et les pays pauvres sapent le développement– OXFARM International Mars 2007 page 2 et suite.

ونظرًا للدور الذي تلعبه الاستثمارات المشار إليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، فمن الضروري وجود اطار قانوني فعال لحمايتها وآليات لفض منازعاتها، في اطار دولي محكم، يكفُل حقوق أطراف العلاقة الاستثمارية.

ويعتبر النظام الاجرائي لتسوية المنازعات التي تتعلق بهذه الاستثمارات، من أهم الضمانات الممنوحة للمستثمر، سواء في الاطار التشريعي الداخلي للدول المضيفة، أو على المستوى الدولي، فترتبط متطلبات التنمية الاقتصادية بتوفير الاستقرار، الأمن، وبقضاء مستقل يحمي حقوق المستثمرين ومعاملاتهم الاقتصادية، سواء فيما بينهم أو في تعاملهم مع الدولة، مما يمنحهم الطمأنينة ويشجعهم على القيام بمزيد من الأنشطة الاستثمارية، لذا كان التركيز على أهمية القضاء في تحقيق التنمية، له ما يبرره، فهو الملاذ الأخير للمظلومين، فإن لم يكن عادلًا في كافة المجالات، سيزيد العبء على المستثمرين، بسبب غياب التنافس والمساواة التي تشكل الشروط الجوهرية لجذب الاستثمارات[1].

[1] د. يحي حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

٢- الحماية المالية للاستثمارات الأجنبية:

تعتبر عملية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة، من أهم الموضوعات التي ترتبط بالاستثمار الدولي[١]، ولا تقتصر هذه الأهمية على طرف دون آخر، (أي المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة)، نظرًا لما يمثله حرية أو تقييد خروج، أو تحويل رؤوس الأموال والأرباح المحققة، من انعكاسات إيجابية أو سلبية على اقتصادها، وعلى حقه في التصرف في أمواله.

ومما لا شك فيه، أن اطلاق حرية الحركة لهذه الأموال، له تأثير ايجابي على جذب الاستثمارات الخارجية للمشاركة في تنمية اقتصادات الدول النامية، غير أنها قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الحاق الضرر بميزان مدفوعاتها عند خروجها منها بأحجام كبيرة، وفي المقابل يفضل المستثمر الأجنبي المزيد من الحرية الممنوحة له، لإخراج أو تحويل أمواله في أي وقت وبالطريقة التي يريدها[٢].

[١] د. عبدالعزيز سعد يحي النعماني، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر "دراسة مقارنة"، الناشر دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٢، ص ٢١٣..

[2] La protection international des investissements étrangers – quel impact sur les politiques des états d'accueil ? Pascal SCHONARD ENA France 2003 page 11.

وقد ضمن القانون، للمستثمر الأجنبي الكثير من الحقوق المساعدة على جذب الاستثمارات، كما حمله العديد من الالتزامات، فيحق له انشاء المشروعات الاستثمارية، توسيعها، وتمويلها من الخارج بالعملات الأجنبية وبلا قيود، وله حق تملكها، اداراتها، استخدامها، التصرف فيها وجني الأرباح وتحويلها إلى الخارج....وذلك دون الاخلال بحقوق الغير، أيضًا سلك القانون طريقًا متدرجًا في توقيع الجزاءات عليه عند ارتكابه مخالفة، ولم يغفل أن يلزمه بالحفاظ على سلامة البيئة وأمن المجتمع، كما الزمه باستخدام العمالة المحلية التي تمتلك المقدرة على القيام بذات المهمة التي يتطلبها المشروع، ويحق له استخدام العمالة الأجنبية وزيادتها في حدود نسبة معينة[١].

ثانيًا: دور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات

تلعب المحاكم الاقتصادية دورًا مهمًا في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فهي تعمل على:

[١] القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار.

١- المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية:

تتجلى مساهمة المحاكم الاقتصادية في دعم التنمية الاقتصادية، عن طريق تطبيق المبادئ المشجعة على تحقيقها، خاصةً التنافس المشروع، والشفافية في المعاملات التجارية، ضمانًا لاستمرارية الأعمال التجارية، وحماية الدائنين، ولما كانت هذه الأعمال تتسم بميزات متعددة وطبيعة خاصة جامعها أمرين: **الأول** السرعة وهي ضمانة للمستثمرين من تقلبات الأثمان، وتلف البضائع، **الثاني** الائتمان وهو حائط الثقة بينهم، ومرتكز تعاملاتهم التي تتسم بالسرعة، وهنا تبرز ضرورة وجود قواعد اجرائية بسيطة، وقواعد تتسم بحرية الاثبات، مما يستوجب بيئة قضائية خاصة، وقضاة لهم تأهيل خاص، لذا، يمكن القول بأن وجود محاكم تجارية متخصصة، سيكون له انعكاسات ايجابية على الاستثمار والتنمية.

٢- سرعة الفصل في القضايا:

تأتي أهمية المحاكم الاقتصادية من فكرة، أنها تقوم بتقليل الوقت اللازم للتقاضي، ومن ثم التغلب على مشكلة بطء التقاضي وإطالة مدته، والذي يعد مؤشرًا ايجابيًا للأداء؛ حيث تساهم المحاكم المتخصصة عامةً، في الفصل السريع في القضايا بالمقارنة بالمحاكم العادية التي تنظر كافة القضايا بشكل عام، وهو ما لا

يتفق مع القضايا التجارية التي لا تتحمل الانتظار بقدر ما تتطلب السرعة، وذلك من خلال اختصار الوقت المخصص للفصل في النزاع، وهو ما استهدفه قانون المحاكم الاقتصادية نفسه؛ إذ أوردت مذكرته الايضاحية أن هدفه ضمانة سرعة الفصل في المنازعات، بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها، مع كفالة حقوق الدفاع كاملة، وبما يحقق مناخ استثماري مناسب.

٣- تخفيف العبء على كاهل المحاكم العادية:

يؤدي اختصاص المحاكم العادية ذات الولاية العامة، بنظر مختلف القضايا بأنواعها (المدنية، التجارية،...)، إلى تراكم القضايا المعروضة عليها، مما يؤثر بصورة مباشرة على بطء الاجراءات، ويشكل عوائق في وجه المواطنين والمستثمرين، سواء كانوا أجانب أو وطنيين، لذا، فإن انشاء محاكم تجارية متخصصة، سيؤدي إلى تخفيف العبء عن كاهل الأولى، وبالتالي سرعة البت في القضايا المعروضة عليها في اطار ولايتها.

وقد استهدف المشرع من وضع قانون انشاء المحاكم الاقتصادية، ايجاد آلية جديدة لسرعة البت في المنازعات الاستثمارية والتجارية، بما يوفر الجهد والوقت، ويساعد في الوقت ذاته على ايصال كل طرف حقه، بشكل منصف ويتفق مع القانون

لتشجيع وجذب الاستثمارات، فصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم الاقتصادية، لتخفيف الضغط والعبء عن كاهل القضاء.

والمحاكم الاقتصادية، هي نوع من أنواع المحاكم المتخصصة، تختص مكانيًا ونوعيًا بقوانين محددة، وتنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة استئناف، ويترأسها رئيس بمحاكم الاستئناف، وتشكل من دوائر ابتدائية وأخرى استئنافية، ويكون قضاتها من بين قضاة المحاكم الابتدائية والاستئنافية، وتختص دون غيرها بنظر الدعاوى والمنازعات ذات الطابع الاقتصادي[١]. ثم صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون انشاءها.

[١] د. يحي حسين علي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤:١٦.

المبحث الثاني

التقاضي الالكتروني كأحد تعديلات قانون انشاء المحاكم الاقتصادية

أدى تطور الأنشطة الاقتصادية، وظهور أنشطة جديدة غير مشروعة، كالتنافس غير المشروع، مثل اغراق الأسواق، تقليد المنتجات الاستهلاكية، واحتكار السلع، وغيرها من الأنشطة التي من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع، ليبدو وكأنه مشروع، إلى صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨[١]. وكان من نتاجه، زيادة عدد القوانين المدرجة بالقانون واتساع الاختصاص المكاني، النوعي، والقيمي لهذه المحاكم من (١٧) قانونًا، تختص بالدعاوى الجنائية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في القوانين، إلى (٢١) قانونًا[٢]، وكذا الشأن بالنسبة للدعاوى الاقتصادية والتجارية الناشئة عن تطبيق (١٢) قانونًا قبل صدور التعديل، لتصبح (٢٠) قانونًا[١].

---

[١] د. محمد طلعت سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[٢] (١- **قانون العقوبات في شأن جرائم المسكوكات والزيوف** ٢- قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر ٣- قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ٤- قانون سوق رأس المال ٥- **قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم** ٦- قانون الابداع والقيد المركزي للأوراق المالية ٧- قانون التمويل =

وقد استحدث التعديل العديد من القواعد الاجرائية في المنازعات الاقتصادية، منها ما استحدثه من قواعد مهمة في

=

العقاري ٨- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ٩- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ١٠- قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها ١١- **قانون تنظيم اعادة الهيكلة والصلح الواقي والافلاس** ١٢- قانون حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ١٣- قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ١٤- قانون حماية المستهلك ١٥- قانون تنظيم الاتصالات ١٦- قانون تنظيم التوقيع الالكتروني وانشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ١٧- **قانون مكافحة غسل الأموال** ١٨- **قانون تنظيم الضمانات المنقولة ١٩- قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ٢٠- قانون الاستثمار ٢١- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات).** المادة (٤) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٣١ مكرر (و)، في ٧ أغسطس سنة ٢٠١٩.

(١-قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها ٢- قانون رأس المال ٣- قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم ٤- قانون حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ٥- قانون التجارة في شأن نقل التكنولوجيا والوكالة التجارية وعمليات البنوك ٦- قانون التمويل العقاري ٧- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ٨- قانون تنظيم الاتصالات ٩- قانون تنظيم التوقيع الالكتروني وانشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ١٠- قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ١١- قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ١٢- قانون البنك المركزي الجهاز المصرفي والنقد ١٣- قانون التجارة البحرية ١٤- قانون الطيران المدني في شأن نقل البضائع والركاب ١٥- قانون حماية المستهلك ١٦- قانون تنظيم الضمانات المنقولة ١٧- قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ١٨- قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ١٩- قانون الاستثمار ٢٠- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات)، المادة (٦) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ السابق الاشارة إليه .

منظومة تحضير الدعاوى الاقتصادية، وتبني منظومة التقاضي الالكتروني، كما تبنى العديد من الاجراءات نحو توفير اجراءات مستقلة تتمتع بالسهولة عن اجراءات التقاضي العادية [1].

أولًا: التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية

يعتبر مشروع العدالة الرقمية، الذي يتم تطبيقه عن طريق التعاون بين وزارة العدل المصرية وباقي الوزارات ذات الصلة، ومُجمّع الاصدارات الذكية والمؤمنة، بمثابة طفرة على مستوى

[1] وكان من تعديلات القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، * النص على اختصاص الدائرة الابتدائية بالمحكمة الاقتصادية دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية: منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية عن الأحكام والأوامر التي تصدرها المحكمة، والدعاوى المتعلقة والناشئة عن قانون تنظيم اعادة الهيكلة و"الصلح الواقي و"الافلاس" ويطعن في الأحكام الصادرة في المسائل المتقدمة أمام الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الاقتصادية.
* رفع اختصاص الدوائر الابتدائية من ٥ ملايين إلى ١٠ ملايين جنيه، فإذا كانت المنازعة قيمتها ١٠ ملايين جنيه فأقل، فإنها تدخل في اختصاص الدوائر الابتدائية بالمحاكم الاقتصادية، أما إذا تجاوزت قيمة المنازعة ١٠ ملايين جنيه، فإنها تدخل في الاختصاص الابتدائي للدوائر الاستئنافية بهذه المحاكم، وكذا الحال بشأن الدعاوى غير محددة القيمة.
* بموجب نظام الوساطة الجديد، يحق للأطراف التقدم لإدارة الافلاس بطلب لتعيين قاض وسيط لتسوية النزاع القائم بين الطرفين، دون اقامة دعوى بالمحكمة وذلك بخصوص الدعاوى التي تختص بها.
* أورد القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ نصابًا نهائيًا للأحكام الصادرة من الدوائر الابتدائية وجعله خمسمائة ألف جنيه، بما يعني أن الأحكام الصادرة من هذه الدوائر بهذه المحاكم في شأن المنازعات غير الجنائية(المادة ٦)، يكون الحكم الصادر فيها نهائيًا وغير قابل للطعن فيه بالاستئناف إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خمسمائة ألف جنيه. د. يحي حسين علي، مرجع سبق ذكره ، ص٢١، ٢٢.

منظومة التقاضي؛ إذ يستهدف إنشاء منظومة تقاض موحدة، بما يساهم في رفع كفاءة النظام القضائي وتسهيل الاجراءات على المواطنين ووكلائهم من السادة المحامين وغيرهم.

وبما لا يدع مجالًا للشك، يعد إطلاق منصة التقاضي الالكتروني في اطار التحول الرقمي للاقتصاد، بمثابة قيادة لعملية الرقمنه، علاوة على الشفافية التي توفرها فاعلية مشروع تطوير المحاكم الاقتصادية، والتي تم اجراء وقائع اطلاق فاعليتها بديوان عام وزارة العدل يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/٦/٢٠.

ويستهدف هذا المشروع، تحسين آليات إنهاء المنازعات التجارية، وزيادة ثقة المستثمرين، عن طريق دعم جهود الوزارة لميكنة الاجراءات داخل هذه المحاكم، تدريب العاملين بها، تيسير اجراءاتها، حفظ وثائقها، ووضع خطة لاستكمال رقمنتها في كافة المحافظات، في اطار خطة الوزارة في تدعيم الاستثمار، وجعل العدالة أكثر شفافية وفاعلية.

كما يأتي ذلك استكمالًا لما بدأته الوزارة من تطبيق لمنظومة التقاضي الالكتروني وميكنة هذه المحاكم، وايضاح دور القضاء في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار. وادراكًا من هذا المشروع، لأهمية تحقيق هذه الأهداف في ظل وجود بيئة تشريعية مناسبة

للانطلاق في هذا القطاع بالقانون ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الالكتروني ولائحته التنفيذية وتعديلاتها[١]، والقانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات ولائحته التنفيذية[٢]، وإذ أن نظام التقاضي هو نظام تابع للدولة، فيعتبر الأخير نقطة انطلاق لقوانين حماية نظام التقاضي الالكتروني من أي معتدٍ على مواقع وزارة العدل أو سبيل الكتروني تابع لنظام التقاضي.

وقد أضيفت مواد جديدة بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم سير الدعوى الالكترونية، على اعتبار أنها المدخل الرئيسِ لموقع المحكمة، عن طريقها، يستطيع المَستخدم أو وكيلة الدخول إلى موقعها واستعمال خدماتها، كإقامة دعوى جديدة أو متابعة أخرى متداولة، إيداع صحف الدعاوى، مستنداتها، ومذكرات الدفاع، وسداد جميع رسوم التقاضي ومصاريفه وذلك باستخدام بطاقات الائتمان، أو أي وسيلة دفع الكترونية[٣].

[١] د. محمد طلعت سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥-٢٢٦.
[٢] والذي تضمن عدة تعريفات أهمها، التعريف بجرائم تكنولوجيا المعلومات التي لم يسبق تجريمها من قبل، وتحديد مجموعة الجرائم الداخلة تحت هذا التصنيف، وكذا الأركان المادية الخاصة بهذه الجرائم والمسئولية الجنائية للشخص المعنوي حال إدانته بأي جريمة منها، علاوة على تشديد العقوبة حال وقعت الجريمة على الدولة أو أحد أجهزتها. الجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ج)، في ١٤ أغسطس، سنة ٢٠١٨.
[٣] الجريدة الرسمية العدد ٣١ مكرر (و)، في ٧ أغسطس، سنة ٢٠١٩.

وقد أخذت مصر الطريق إلى الانتهاء من هذه المنظومة بالمحاكم الاقتصادية بدايةً، ثم الانتقال إلى باقي المحاكم، وذلك ادراكًا لأهمية الأولى في تحقيق الآثار الايجابية لجذب الاستثمارات الأجنبية، دون انكار لذات الدور على باقي المحاكم[1]. ويلاحظ، أنها تخطو خطى ثابتة في تطبيق استراتيجية بناء مصر الرقمية، وإقامة نظام رقمي شامل يقدم الخدمات الحكومية بطريقة بسيطة، تقضي على الفساد والبيروقراطية[2].

[1] وقد صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اصدار قانون حماية البيانات الشخصية، لضمان توافقه مع بنود اللائحة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية، والذي يستهدف حماية هذه البيانات للأشخاص الطبيعية، لتوفير الأمان والحماية للكيانات الاستثمارية داخل الدول، وهناك بعضها لا تسري أحكامه عليها، منها تلك التي يحتفظ بها الأشخاص الطبيعيون للغير، وتلك التي يتم معالجتها بقصد الحصول على البيانات الاحصائية الرسمية أو تنفيذًا لنص قانون.
واستكمالًا لإيضاح دور وزارة العدل المصرية في تحقيق الأهداف ذاتها، أصدر وزير العدل القرار رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم القيد في السجل الالكتروني للتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية. الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (هـ)، في ١٥ يوليو، سنة ٢٠٢٠، الوقائع المصرية، العدد ٢٧٩، في ١٠ ديسمبر، سنة ٢٠٢٠.

[2] كما أصدر القرار رقم ٨٩٠١ لسنة ٢٠٢١ بجواز عقد جلسات نظر تجديد الحبس الاحتياطي واستئنافه عن بعد باستخدام التقنية، والقرار رقم ٨٩٠٧ لسنة ٢٠٢١ بجواز نظر الدعاوى الداخلة في اختصاص هذه المحاكم نوعيًا باستخدام التقنية عن بعد، وقد جرى العمل بالقرار الأخير اعتبارًا من ٢٠٢٢/١/١ لتدخل هذه المحاكم حيز التقنية في التقاضي.
علاوة على ذلك، اهتمت الوزارة بإعادة ترميم وتجديد قاعات المحاكم والعمل على رفع البنية التكنولوجية لها، وكذا الأرشيف الالكتروني الذي تستهدف منه حفظ ملفات القضايا الورقية الكترونيًا، بما يضمن حفظ الوثائق من التلف، =

تجدر الإشارة، جاءت تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، بقصد سرعة فض المنازعات الاقتصادية، لما له من آثار على قطاع الاستثمار في مصر. وبموجبها، يمكن رفع الدعاوى الواقعة في نطاق اختصاص المحكمة الاقتصادية إما بالطريق التقليدي أو الالكتروني، وذلك فيما عدا حالات الطعن على الأحكام، فيتم الطعن عليها بالطرق العادية[1]. ووفقًا للتعديلات المشار إليها، تم انشاء سجل الكتروني موحد للمحاكم الاقتصادية، يمكن من خلاله اقامة الدعوى واعلانها في المحكمة الاقتصادية الالكترونية.

=

وتسهيل وصول المواطنين لحقوقهم، من خلال القيام بعمل مسح ضوئي للمستندات وحفظها الكترونيًا، مع إتاحة آلية البحث الرقمي عن القضية.

تجدر الاشارة، قامت الوزارة بتطوير ورقمنه جميع المحررات الصادرة من المحاكم ومصلحة الشهر العقاري، وشهادات الزواج والطلاق لدى المأذونين، وتم تحويلها إلى محررات ذكية تشتمل علامات مائية، بحيث تكون غير قابلة للتزوير أو التلف، علاوة على خدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شيكات الانترنت.

كما يعتبر السجل العيني الالكتروني من المشروعات الرقمية المهمة؛ إذ تعمل على ربط قواعد البيانات العقارية بخرائط جغرافية، وعمل رقم قومي لكل عقار في مصر؛ إذ تم استحداث نظام لربط قواعد بيانات العقود المسجلة بمصلحة الشهر العقاري بنظام معلومات جغرافي يسمح بتتبع تسلسل ملكية العقار المسجل، وتحديد العقارات المسجلة وغير المسجلة.....إلخ. د. محمد طلعت سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨،٢٢٩.

[1] المادة (١٣) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ مكرر (و)، في ٧ أغسطس، سنة ٢٠١٩.

وتعتقد الباحثة، أصاب المشرع في النص على رفع الدعاوى بأحد الطريقين، حتى لا تتعطل الاجراءات ولا يهدر الوقت والجهد، في حالة إذا تعذر رفعها بأحد الطرق فيكون البديل الطريق الآخر، إلا أنه كان ينبغي عليه اتاحة الطعن على الأحكام كذلك بأحد الطريقين.

١- اجراءات القيد في السجل الموحد للمحاكم الاقتصادية

تنص المادة (١٧) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل قانون المحاكم الاقتصادية، على أنه "مع عدم الاخلال بأحكام أي قانون آخر، يلتزم المخاطبون بأحكامه، بتحديد عنوان الكتروني مختار يتم الاعلان من خلاله، وينشأ بها سجل الكتروني موحد[١] وهو"موقع افتراضي على شبكة الانترنت مخصص لتسجيل بيانات الاشخاص المسموح لهم برفع الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية، وظيفته تمكين الخصوم من القيام بالإخطار، تقديم الطلبات العارضة، تسجيل الأحكام التمهيدية الصادرة في الخصومة، وتعتبر الدعوى مرفوعة أمام القضاء بمجرد ايداع

[١] المادة (١٧) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية.

صحيفتها قلم الكتاب"[1]، يخصص هذا السجل لقيد هذا العنوان، ومنه البريد الالكتروني الخاص بالجهات والأشخاص الآتية:

* **الـوزارات، المحافظات:** تلتزم هيئة قضايا الدولة بتقديم شهادة رسمية من الوزارة/ المحافظة المعنية، تفيد العنوان الإلكتروني المختار، وتفويض رسمي صادر من الوزارة/ المحافظة لمقدم الطلب، وبما يثبت صفته.

* **الهيئات:** تلتزم بتقديم إقرار موثق، بالعنوان الإلكتروني المختار، وذلك من خلال مفوض من الهيئة له صفة في تقديمه.

* **الشركات الأجنبية:** تلتزم بتقديم الأوراق المطلوبة (توكيل مندوب الشركة، مستخرج رسمي من السجل التجاري والنظام الأساسي، واقرار العنوان المختار)، على أن تكون جميع المستندات مترجمة باللغة العربية، ومصدق عليها من القنصلية المصرية بالخارج ومن الخارجية المصرية، وما يفيد ايداعها بالشهر العقاري.

[1] د. أحمد محمد عصام، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩.

وبموجب توكيلات خاصة بإجراء القيد في السجل الالكتروني للمحاكم الاقتصادية، يتقدم الممثلين القانونين، بإقرار موثق في الشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الالكتروني الخاص بها، ليكون الموطن المختار للتقاضي الالكتروني فيها، وذلك عن الجهات التالية:-

* **البنوك، والشركات المصرية:** والتي تلتزم بتقديم مستخرج رسمي من السجل التجاري للبنك/ للشركة طالب القيد.

* **الأندية، الأكاديميات الرياضية، المؤسسات التعليمية، والجمعيات:** والتي تلتزم بتقديم مستخرج رسمي من الجهة الادارية، التابعين لها، وكذا مستخرج رسمي من السجل التجاري ان وجد.

* **السفارات والقنصليات، الجهات الرسمية.**

* **مكاتب المحاماة:** والتي تلتزم بتقديم شهادة القيد في نقابة المحامين للمحامي أو الممثل القانوني عنها، صورة من كارنيه القيد فيها، وصورة بطاقة الرقم القومي لمقدم الطلب.

* **الجهات الأخرى:** والتي تلتزم بتقديم شهادة تفيد القيد في الجهة الادارية.

تجدر الاشارة، أنه بعد الانتهاء من ملء بيانات كافة الحقول الإلزامية الخاصة بالسجل، ورفع المستندات المذكورة، يقر المستخدم بصحتها، وأنها علي مسئوليته الشخصية، بما يتضمن موافقته علي كافة الأحكام والشروط الخاصة بالموقع الإلكتروني للسجل [1] .

و يكون لذوي الشأن الاتفاق على أن يتم الاعلان على أي عنوان الكتروني مختار آخر، على أن يكون ذلك عنوانًا قابلًا لحفظه واستخراجه"[2]. وتتم اجراءات رفع الدعوى على المنصة الالكترونية للمحاكم الاقتصادية على النحو التالي:

١-١. اجراءات التسجيل:

يتم اعداد الأوراق والمستندات المطلوبة، وترفع على موقع التقاضي الالكتروني للمحاكم الاقتصادية، واقرار المستخدم بمسؤوليته عن صحة البيانات المذكورة، وموافقته على الالتزام بالأحكام والشروط التي تتعلق بالتسجيل عليه، على أن يتم تقديم أصولها، إلى الموظف المختص بإدارة السجل الالكتروني بالمحكمة

[1] المادة (٣) من قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم القيد في السجل الالكتروني للتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية، نشر بالوقائع المصرية، العدد ٢٧٩، في ١٠ ديسمبر، سنة ٢٠٢٠ .

[2] المادة (١٧) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية.

الاقتصادية، خلال ١٥ يوم من تقديم الطلب. ويجوز تغيير العنوان الإلكتروني المختار، باتباع الطريق ذاته المقرر للقيد أول مرة بالسجل[١]. يعتبر العنوان الالكتروني المحدد من قبل صاحب الشأن هو العنوان المختار للتقاضي أمام هذه المحاكم.

وترى الباحثة، حسنًا فعل المشرع بالنص على أن يتم التسجيل بهذا الشكل؛ إذ يعمل على توفير الوقت والجهد للمتقاضين، والذي يعد أحد الأهداف الرئيسة التي تستهدفها المحاكم الاقتصادية.

١-٢. التوقيع الالكتروني – الرفع الالكتروني للدعوى على منصة المحكمة الاقتصادية:

يجب أن يكون لدى المحامي توقيع الكتروني معتمد وساري، حتى يستطيع رفع الدعوى الكترونيًا، وبدونه لن يستطيع رفعها بالطريق الالكتروني. وعقب القيد في السجل الالكتروني الموحد للمحاكم الاقتصادية، على النحو السابق الاشارة إليه، وملئ بيانات صحيفة الدعوى الكترونيًا، ذكر الوقائع وغيرها، يلزم أن تكون

[١] المواد (٢،٣، ٤،٥) من قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ السابق الاشارة إليه.

الصحيفة، مزيلة بهذا التوقيع، وإلا لن يتمكن من رفع الملفات، على الموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة.

١-٣. سداد الرسوم وغيرها بالطريق الالكتروني:

يجوز لصاحب الشأن رفع الدعوى الكترونيًا، على موقع قلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة، عقب اتمام الاجراءات على النحو سالف الذكر، من خلال الضغط على خيار رفع دعوى جديدة، وللمحامي إضافة أية مرفقات إليها، ثم يقوم بالضغط على خيار الارسال[١]، فيقوم هذا القلم بتقدير رسومها على الموقع، طبقًا لجدول فئات الرسوم على الدعاوى الالكترونية المقرر من وزير العدل، فإذا قام المحامي بسدادها، الضرائب، والدمغات من خلال البطاقات الالكترونية التي تقبل على موقعها، أو عن طريق حوالة مصرفية، يتم قيد الدعوى[٢].

جدير بالذكر، يترتب على قيد الدعوى على الموقع الالكتروني اجراءين، **الأول** ارسال الموقع بياناتها إلى المحامي، الدائرة المختصة بنظرها، مكان، تاريخ، وساعة الجلسة، ويتلقى

[١] د. أحمد محمد عصام، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥، ٢٠٦.
[٢] المادة (١٤) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية.

المحامي رقم سري مخصص للدعوى على هذا الموقع، والذي يسمح بالدخول إلى القاعة الافتراضية للمحكمة على الانترنت في المواعيد المحددة للجلسات، **والثاني** تجهيز نسخة ورقية لكل أوراق الدعوى وتحفظ في مقر المحكمة المختصة للعمل بها إذا تطلب الأمر[1].

وترى الباحثة، أن تسجيل الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية على هذا النحو، بما فيه من سرعة وانجاز لإجراءات افتتاحها، هو بمثابة إيداع رقمي لصحيفتها، يعمل على توفير الوقت والجهد للمتقاضين، ورفع المشقة عن المحامين وأصحاب الشأن عند رفعها بالطرق العادية.

[1] "يُعلِن أطراف الدعوى المقامة إلكترونياً الخصوم بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان الإلكتروني المختار، فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية، وفى هذه الحالة يلتزم قلم الكتاب بتسليم الصورة المنسوخة من صحيفة الدعوى أو الطلبات العارضة أو الإدخال في اليوم التالي على الأكثر بعد تذييلها بخاتم شعار الجمهورية إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة الاقتصادية المختصة لإعلانها وردها لإيداعها ملف الدعوى الورقي. وفى جميع الأحوال، على قلم الكتاب نسخ صورة المستند أو المحرر الإلكتروني وإيداعه ملف الدعوى الورقي". المادة (١٦) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية.

٢- إجراءات رفع الدعوى بالمحاكم الاقتصادية

يقصد بالخصومة، الحالة الناشئة منذ رفع الدعوى إلى القضاء، فهي مجموعة من الاجراءات، التي تبدأ من وقت ايداع صحيفتها قلم الكتاب، حتى صدور الحكم فيها، والقاعدة العامة أنها لا تنعقد إلا بإعلان المدعى عليه، مالم يحضر الجلسة المحددة، ويكون انعقادها على النحو التالي:-

٢- ١. انعقاد الخصومة بالإعلان

يعلن الخصوم بالطرق المعتادة لإعلان الدعاوى، والمنصوص عليها في قانون المرافعات[١]؛ إذ يقوم قلم المحضرين في المحكمة الاقتصادية، بإعلان نسخة من الدعوى إلى الخصوم، وبالتالي ردها إلى ملفها الورقي[٢]. جدير بالذكر، يقوم قاضي التحضير بإعلانهم بالحضور أمام الهيئة، بأي طريقة يراها ملائمة، ومنها الاتصال الهاتفي، أو البريد الالكتروني، أو الرسائل النصية،

[١] د. أحمد محمد عصام، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧، ٢٠٨.
[٢] المادة (١٦) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية.

وتعتبر الخصومة منعقدة حال حضور المدعى عليه، أو من يمثله قانونًا [1].

وترى الباحثة، حسنًا فعل المشرع بتعديل نص المادة (٨) من قانون المحاكم الاقتصادية، حتى يتماشى مع التقنيات الحديثة في التواصل عن بعد؛ إلا أنه كان من الأفضل النص على إلزام قاضي التحضير بإعلانهم بالطرق الثلاث السابق الاشارة إليهم مجتمعين، حتى يضمن وصول الاعلان بإحداهم.

تجدر الاشارة، يعلن الخصوم الكترونيًا على الموقع الالكتروني، قبل تاريخ الجلسة المحددة بخمسة أيام عمل على الأقل، وتعلن الدولة على العنوان الالكتروني المختار الخاص بفرع هيئة قضايا الدولة المختص محليًا، وتعلن بالوسيلة ذاتها مكاتب المحامين المقيدين بالسجل الموحد؛ إذا كان هو المحل المختار للإعلان[2].

[1] المادة (٨ مكررًا "أ") من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية.
[2] المادة (١٨) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية.

وعن طريق الاعلان للمدعى عليه، يصله رقم سري للدعوى على موقع المحكمة الاقتصادية، لكي يستطيع الاطلاع على المستندات التي قدمها المدعي، بما يحقق مبدأ المواجهة، أو حق الدفاع بالطريق الافتراضي الالكتروني، كما يستطيع معرفة مواعيد الجلسات الافتراضية للدعوى، وتقديم ما لديه من مستندات ودفوع، للرد على طلبات المدعي.

وتعتقد الباحثة، يلزم اعلان الخصوم الكترونيًا على الموقع الالكتروني، قبل تاريخ الجلسة المحددة بوقت كافٍ أكثر من ٥ أيام، حتى يتسنى لهم اعداد وتجهيز مستنداتهم، وابداء طلباتهم ودفوعهم، قبل ميعاد الجلسة المحددة.

٢- ٢. انعقاد الخصومة بالحضور

تنعقد الخصومة بحضور الأشخاص الواجب اعلانهم في الدعوى، في الجلسة المحددة المنعقدة الكترونيًا، وإذا حضر المدعى عليه حضورًا افتراضيًا فيها، ولم يبدي اعتراضًا على عدم اعلانه أو بطلان اعلانه، وتحدث في موضوعها، يعد متنازلًا عن حقه في الاعلان.

تنتقل الدعوى بانعقاد الخصومة إلى مرحلة المرافعات والتحقيق القضائي بالطريق الالكتروني[١] ، وقد أجاز وزير العدل للسادة القضاة عقد جلسات نظر تجديد الحبس الاحتياطي واستئنافه عن بعد باستخدام التقنية الحديثة، وتسجيل محاضر جلساته، من خلال تقنية تحويل الكلام الشفوي إلى محضر مكتوب، يتم توقيعه من رئيس المحكمة وسكرتير الجلسة[٢]، وبالفعل اتجهت منظومة القضاء إلى تقنيات التحول الرقمي، واعتمدت على الأساليب الحديثة في التحقيقات، وحضور الجلسات، وحاليًا يتم نظر التجديد والتدوين بالمحاضر الرسمية بالتقنية الحديثة[٣].

جدير بالذكر، استهدف المشرع من عرض النزاع على هيئة التحضير، التحقق من استيفاء مستندات الدعوى، وسماع أوجه الاختلاف والاتفاق بين أطرافها، وعرض الصلح عليهم تمهيداً لإحالتهم إلى الدائرة المختصة، بقصد تبسيط الإجراءات، اختصار

[١] د. أحمد محمد عصام مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩، ٢١٠.
[٢] المواد (الأولى والثانية)) من قرار وزير العدل رقم ٨٩٠١ لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠.
[٣] د. أحمد محمد عصام، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠.

أمد التقاضي، والحد من تراكم القضايا في المرافعات أمام المحاكم[1].

ويعتبر من أهم التعديلات التي أوردها القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، نظام تحضير الدعوى؛ إذ أن المشرع قصر أحكام المادة الثامنة منه[2] على تحديد مسمى هيئة التحضير، ونقل اختصاصاتها وسلطاتها إلى المواد المستحدثة والمضافة إليه، وهو نظام قديم أعيد من التاريخ. هذا، ويتولى قلم الكتاب ارسال ملف الدعوى الكترونيًا إليها، ويقوم قاضي التحضير بمباشرة أعمال الوساطة والتحضير، وله تكليف أطراف الدعوى بالمثول الشخصي

[1] الطعن رقم ٨٠٣٦ لسنة ٨٠ ق، الصادر بجلسة ٢٠١١/٣/٢٨، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

[2] (تنشأ بكل محكمة اقتصادية هيئة تسمى" هيئة التحضير والوساطة" يشار إليها في هذا القانون بالهيئة، وتتولى التحضير والوساطة في الدعاوى التي تختص بها هذه المحكمة وذلك فيما عدا الدعاوى الجنائية والدعاوى المستأنفة والدعاوى والأوامر المنصوص عليها في المادتين (٣) و(٧) من هذا القانون وكذلك الدعوى المحالة إليها من المحاكم الأخرى للاختصاص النوعي.
وتشكل الهيئة برئاسة قاضٍ من بين قضاة الدوائر الاستئنافية بالمحكمة الاقتصادية، يشار إليه في مواد هذا القانون برئيس الهيئة، وعضوية عدد كاف من قضاتها بدرجة رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية على الأقل، يشار إليهم في مواد هذا القانون بقاضي التحضير، تختارهم جمعيتها العامة في بداية كل عام قضائي، ويلحق بالهيئة العدد اللازم من الاداريين والكتبة، ولها أن تستعين بمن ترى من الخبراء والمتخصصين المقيدين في الجداول التي تعد لهذا الغرض بوزارة العدل) المادة رقم (٨) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية.

أمامه إذا رأى ضرورة لذلك، أو الاكتفاء بعقد الجلسة عن طريق خاصية الفيديو كونفرانس.

جدير بالذكر، يجوز لأطراف الدعوى الاطلاع على أوراقها، تقديم المستندات، إيداع المذكرات، وإبداء الطلبات والدفوع بالطريق الالكتروني، من خلال الموقع الالكتروني المخصص لذلك[1].

فضلًا عن ذلك، يجوز مباشرة اجراءات الدعوى أمام المحكمة العادية، أو من خلال الجلسات الافتراضية على الموقع الالكتروني للمحكمة الاقتصادية، وللقاضي عقدها وإلزام الخصوم بالحضور الشخصي أمامها، متى اقتضت الضرورة ذلك، وله أن يقرر شطبها؛ إذا تخلف المدعي عن حضورها[2]. ويلتزم قلم الكتاب بالاحتفاظ بنسخة ورقية من الدعوى المرفوعة الكترونيًا، للعمل بها عند اللزوم، وهو ما يبيح للقاضي التحول إلى نظام الجلسات العادية.

[1] المواد (١٥، ١٩) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية .
[2] المواد (٢٠) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية .

أما الحضور الافتراضي، فيتم باستخدام خاصية الفيديو كونفرانس لعقد الجلسات، ومباشرة اجراءات التقاضي من خلال النافذة الالكترونية المحددة على موقع المحكمة، ولقاضي التحضير أن يباشر أعمال الوساطة والتحضير بالطريق الالكتروني، وله تحديد موعد لحضور الخصوم عبر هذه النافذة. ويجوز لهم ايداع ما لديهم من مستندات، وكذا الرد والتعقيب بالطريق ذاته، ويحق لكل خصم طلب المثول الشخصي للأخر في مبنى المحكمة، لسماع أقوال، أو مناقشة الخبير، أو استجواب الخصم بصورة مباشرة بعيدًا عن هذا الطريق.

وعقب انتهاء الجلسة الواقعية أو الافتراضية، يقوم قلم الكتاب بنسخ محاضر الجلسات، وما تم تقديمه من مذكرات، مستندات، وغيرها مما يقدمه الخصوم، وايداع نسخة ورقية منه بملف الدعوى الورقية، وحفظها على النافذة المخصصة للدعوى.

وترى الباحثة، أن سير الخصومة على هذا النحو، يحقق قدر أكبر من الوضوح والشفافية، وبالتالي يمنح الثقة والأمان لدى المتقاضين بحسن سير الدعوى، بما يحقق العدل والانصاف المنشود، ويقلل من أمد التقاضي.

ثانيًا: الحكم في الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية وتنفيذه

١- الحكم في الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية:

يتم حجز الدعوى للحكم بأمر القاضي، وبالتالي فلا يكون للخصوم تقديم مستندات أو غيرها مما يقدمه الخصوم، وهو شأن المحكمة وعملها؛ إذ يتم اخطارهم بهذا القرار على الموطن المختار، ويتم وضعه على النافذة المخصصة للدعوى على موقع المحكمة الاقتصادية، سواء كانت الدعوى بالطريق الالكتروني، أو بالطريق العادي[١] . ولا يجوز فتح باب المرافعة من جديد إذا تم تحديد جلسة النطق بالحكم، إلا بتصريح من المحكمة ولأسباب جدية، يتعين تحديدها في محضر الجلسة؛ إذ أنه قرار ولائي من قبيل أعمال الإدارة القضائية الذي يجوز للمحكمة الرجوع عنه[٢].

يبدأ الحكم في الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية بالمداولة، ويقصد بها التشاور وتبادل الرأي بين القضاة حال تعددهم، والتفكير في الحكم وتكوين الرأي، على أن تكون في جلسات سرية بينهم

[١] د. أحمد محمد عصام، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢، ٢١٣.
[٢] المادة ١٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

فحسب، وإلا كان الحكم باطلًا[1]. ويجوز أن تجرى، بأي وسيلة مباشرة أو افتراضية، مع ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على السرية.

بعد ذلك، تكتب مسودة الحكم، ويلزم تحريرها بخط أحد القضاة المشتركين في المداولة، ويجوز كتابتها على الكمبيوتر أو الألة الكاتبة[2] ، عدا الدعاوى المستعجلة، ويجب اعدادها موقعة من رئيس هيئة المحكمة والقضاة عقب انتهاءها من التداول، ويتم ايداعها في ملف الدعوى، وإلا كان الحكم باطلًا. ويجوز للخصوم الاطلاع عليها دون الحصول على صورة منها، أما في الدعاوى المستعجلة فيجوز تنفيذ الحكم بمسودته دون اعلان[3].

ثم، تكتب النسخة الأصلية للحكم على الحاسب الآلي، ويتم التوقيع عليها[4]، ويحق للخصوم الحصول على نسخة منه، والذي يكون حضوريًا في مواجهة المدعى عليه؛ إذا حضر في أي جلسة، أو رفع المذكرات والمستندات الكترونيًا على موقع المحكمة

[1] المواد (١٦٦، ١٦٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
[2] د. أحمد محمد عصام، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.
[3] المواد (١٧٥، ١٧٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
[4] المادة (١٧٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الاقتصادية[1] . ويتم اعلانهم به، بأي طريقة أتاحها الخصوم عند رفع الدعوى، كما يتم كتابته ونشره على هذا الموقع، وبصورة متاحة للجميع، ويتم ايداع نسخه ورقية منه في الملف الورقي لها، على أن تستوفي الاختام الرسمية[2].

٢- تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الاقتصادية:

يعرف التنفيذ عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، بأنه استعادة الحقوق التي أقرها القضاء، ويتعذر تنفيذها حتى يتم الحصول عليها، من خلال هذه الوسائل، متى أمكن ذلك، بهدف سرعة اجراءات التنفيذ، والتغلب على اشكالياته، فالتنفيذ بها، لن يكون الأصل مهما بلغ تطور المنظومة القضائية.

ويلاحظ في هذا التعريف، تلحق الصيغة الالكترونية اجراءات التنفيذ وليس موضوعه، فالتنفيذ مثل الدعوى يلزمه اجراءات حتى يصح القيام به، فهذه الاجراءات هي المرحلة السابقة له، وتصبغه بالصبغة القانونية الصحيحة، فيكون له تكييف قانوني ممتزج بين الطبيعة الموضوعية والاجرائية.

---

[1] المادة (٢٢) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية .

[2] د. أحمد محمد عصام، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

جدير بالذكر، أن الدافع وراء تطبيق الوسائل الالكترونية، هو مساهمتها في حل اشكاليات يتعذر على النظم التقليدية مواجهتها وحلها، ولعل أحد أهمها هي اشكاليات التنفيذ، لذا، من الملائم الاشارة إلى الكترونية اجراءات التنفيذ.

وبما لا يدع مجالًا للشك، يكون من السهل اعلان السند التنفيذي للشخص الصادر في مواجهته الحكم، عن طريق التقاضي الالكتروني؛ حيث أنه تابع اجراءات دعواه، فيتم اعلانه بإدراج البريد الالكتروني الخاص به، على اعتباره يقوم مقام الشخص والموطن.

أما بالنسبة للمحكوم ضده غيابيًا الذي لم يباشر دعواه وغير معلوم بريده الالكتروني للمحكمة، فسوف تساعد الوسائل الالكترونية في حل هذه الاشكالية، والتي قامت الدول بمواجهتها عن طريق تتبع رقم الهاتف، أو البطاقة البنكية الالكترونية التابعة لشخصه، لمعرفة مكانه بالتحديد والتوجه له مباشرة بالقوات التابعة لإدارة التنفيذ، لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهته[1].

[1] د. محمد طلعت سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١:٢٣٣.

وتعتقد الباحثة، يمثل تنفيذ الحكم على هذا النحو انتهاكًا للحرية الشخصية وتعدِ على خصوصية الاشخاص، وهو أمر غير مقبول انسانيًا.

٢-١. السند التنفيذي الالكتروني:

يقصد بالسند التنفيذي، أنه "ورقة مكتوبة بشكل حدده القانون وثابت بها التزام قانوني لمصلحة حاملها، وهذا الالتزام يراد تنفيذه جبرًا لامتناع الشخص الصادر في مواجهته عن تنفيذه اختيارًا[١]". ويستنتج من كلمة (ورقة) هنا أن السندات التنفيذية ليست مقصورة على الأحكام القضائية، ونظرًا لأنها هي النتيجة المرجوة من التقاضي الالكتروني، سنقتصر هنا على الحكم القضائي كسند تنفيذي دون غيره من السندات التنفيذية.

وعليه، يمكن القول، ليست كل الأحكام القضائية يلزم لتنفيذها تذييلها بالصيغة التنفيذية كالأحكام الجنائية، فبمجرد صدورها تصبح واجبة التنفيذ، وعلى الأغلب الأحكام الواجب تذييلها هي الأحكام الصادرة بشأن حق مالي، أيضًا ليست كلها تعتبر

[١] د. نبيل اسماعيل عمر، التنفيذ الجبري للسندات التنفيذية، الناشر دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، سنة ٢٠١٢، ص ١٣.

سندات تنفيذية، فتلك المقررة والمنشئة لحقوق ينتفي عنها صفة السند التنفيذي.

تجدر الاشارة، قامت العديد من الدول التي تطبق التقاضي الالكتروني بتفعيل نظام السندات التنفيذية الالكترونية، ولعل أهم هذه التطبيقات هو تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك كونها منحتنا أكثر من نموذج، لاختلاف النماذج وفقًا لكل ولاية [1].

٢-٢. إدارة تنفيذ الأحكام:

من البديهي، يقوم بتنفيذ الأحكام القضائية السلطة القضائية تحت اشراف قضائي، فالتنفيذ هو نتاج تعاون بين كل من المنظومتين، لذلك، ودعمًا لفكرة توفير الجهد والوقت، نرى ضرورة وجود ادارة خاصة بتنفيذ الأحكام القضائية الاقتصادية –وخاصة المدنية– فبدلًا من اللجوء إلى المحكمة لتقديم طلب التنفيذ، ثم المثول أمام قاضي التنفيذ لتذييل الحكم بالصيغة التنفيذية، والتوجه لإدارة التنفيذ التابعة لوزارة الداخلية، يمكن الاكتفاء بالتوجه لمكان

[1] فعلى سبيل المثال يكون السند التنفيذي لولاية فلوريدا ورقة مكتوبة بشكل مستقل عن ورقة الحكم، وتكون بها خانات لوضع بيانات الدعوى كرقم الدعوى، بيانات المحكوم ضده، المبلغ المحكوم به دون الحاجة إلى ارفاق صورة من الحكم أثناء ارسال السند التنفيذي للمحكوم ضده على بريده الالكتروني، عكس ما عليه الحال بولاية كاليفورنيا.

واحد به ادارة تنفيذ تتمثل في قضاة التنفيذ ومعاونيهم وقوات ممثلة لهذه الوزارة.

وطالما الأمر خاص بتنفيذ هذه الأحكام، نرى أن الأكثر منطقية ما حدث فعلًا من تواجد هذه الادارة داخل المحاكم طبقًا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، الذي نص على اضافة اختصاص جديد بشأن تنفيذها بعد أن كان القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ ينص على اختصاص المحاكم الاقتصادية بإصدار الأوامر والقرارات المرتبطة بالتنفيذ، تجدد الوضع فأصبح الاشراف على اجراءات التنفيذ المرتبطة بسندات التنفيذ الصادرة منها من اختصاصها. وينشأ سجل خاص لقيد طلبات التنفيذ التي تقدم إلى قاضي التنفيذ بها. كما يكون الحكم الصادر في التظلم من الأوامر والقرارات على العرائض المرتبطة بالتنفيذ الصادرة من الدوائر الابتدائية بها نهائيًا، وهي تعديلات مهمة، تهدف إلى مواكبة العصر والجرائم المستحدثة، ونأمل أن تكون لها الفاعلية في تطبيق التنفيذ الالكتروني لهذه المحاكم في القريب العاجل[١] .

[١] د. محمد طلعت سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣: ٢٣٤.

- دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر قبل وبعد تعديل قانون انشاء المحاكم الاقتصادية:

سنعرض في الجدول التالي، دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، قبل تعديل قانون انشاء المحاكم الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، في الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨

القيمة بالدولار الأمريكي

السنة	قيمة التدفقات
2015	6,925,200,000.0
2016	8,106,800,000.0
2017	7,408,700,000.0
2018	8,141,300,000.0

تم اعداد الجدول بمعرفة الباحثة، بموجب البيانات الواردة
https://databank.worldbank.org/

يتضح من الجدول السابق، زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في عام ٢٠١٦، بنسبة تقدر بنحو ١٧%،

ثم انخفض في عام ٢٠١٧ بنسبة تقدر بنحو -٨,٦%، ثم ارتفع في عام ٢٠١٨ بنسبة تقدر بنحو ٩,٩%، وتعتقد الباحثة أن السبب في هذه الزيادة، يرجع إلى ثقة المستثمرين في القضاء المصري وبصفة خاصة قانون انشاء المحاكم الاقتصادية، وكذا التعديلات التي أتى بها قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار.

سنعرض في الجدول التالي، دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، عقب تعديل قانون انشاء المحاكم الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، في الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٢

القيمة بالدولار الأمريكي

السنة	قيمة التدفقات
2019	٨,٦٠٥,٠٦٨,٠٠٠,٠
2020	٥,٥٢٥,٣٠٠,٠٠٠,٠

2021	٤,٧٥٥,٣٠٠,٠٠٠,٠
2022	١١,٠٥٨,١٠٠,٠٠٠,٠

تم اعداد الجدول بمعرفة الباحثة، بموجب البيانات الواردة
https://databank.worldbank.org/

يتضح من الجدول السابق، انخفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في عام ٢٠٢٠ بنسبة تقدر بنحو- ٣٦%، واستمر في الانخفاض في عام ٢٠٢١ بنسبة تقدر بنحو – ١٤%، ثم ارتفع في عام ٢٠٢٢ بنسبة تقدر بنحو ١٣%. وتعتقد الباحثة أن السبب في انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١، هو انتشار فيروس كورونا الذي اجتاح العالم أجمع إبان هذه الفترة، والذي كان له تأثيرات سلبية على كافة الأنشطة الاقتصادية آنذاك.

الخاتمة

وصلت إلى ختام هذا البحث المخصص لموضوع التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد تبين من خلاله العوامل المؤثرة في جذبها، والدور الذي لعبه القضاء وخاصة المحاكم الاقتصادية في حمايتها وتشجيعها، من خلال استحداث نظام التقاضي الالكتروني فيها.

وبناء عليه تم تقسيم هذه الخاتمة إلى نتائج ومقترحات على النحو التالي:

أولاً: النتائج

١. تلعب الاستثمارات الأجنبية دورًا مهمًا في اقتصادات الدول، وهي نوعين إما مباشرة، أو غير مباشرة، وتعتبر أساس التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم، تتعدد عوامل اجتذابها، ومن أهمها الاستقرار التشريعي والقضائي، ويعد توفير قضاء متخصص ومنجز لحل المنازعات المتعلقة بها، من أهم الضمانات القانونية لحمايتها.

٢. أولت مصر عناية خاصة للمنظومة القضائية، لما لها من دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، فأصدرت القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم الاقتصادية، والتي

تلعب دورًا بارزًا في تشجيعها وجذبها؛ حيث تساهم في دعم التنمية الاقتصادية، تعمل على سرعة الفصل في القضايا، وتخفيف العبء على كاهل المحاكم العادية.

٣. يلعب التقاضي الالكتروني دورًا بارزًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، والذي تم استحداثه، بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية، باعتباره آلية جديدة تتفق واحتياجات العصر الحديث بهدف خلق بيئة جاذبة لها، والذي جعل الوصول إلى المرفق القضائي المختص أكثر سهولة، بحيث أصبح قيد الدعوى بما تشمله من ملحقات يتم من أي مكان، وفي أي وقت، فيمكن اقامة الدعاوى واعلانها بالطريق الالكتروني.

٤. تنعقد الخصومة في المحاكم الاقتصادية إما بالإعلان، أو بالحضور في الجلسة المحددة المنعقدة الكترونيًا، ويعد من أهم التعديلات التي أوردها القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، نظام تحضير الدعوى، بقصد تيسير الاجراءات واختصار أمد التقاضي. كما استحدث هذا القانون وظيفة "قاضي التنفيذ"، وأناط به اختصاص النظر فيما يسمى بمعوقات

التنفيذ، وإصدار ما يلزم بشأنها من أوامر وقرارات على عرائض.

٥. يعتبر انتقال العمل القضائي من صيغته التقليدية بما تشمله من إجراءات وطرق، إلى النظام الالكتروني، خطوة مهمة من أجل الانتقال بالعمل القضائي الوطني إلى مطاف الدول المتقدمة التي تعتمد في تسيير شؤونها على الأنظمة الالكترونية، تحقيقًا لما يعرف بالحكومات الالكترونية وسعيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: المقترحات

١. تطوير كافة المحاكم الاقتصادية بإمدادها بعدد كافٍ من الأجهزة الالكترونية الحديثة، اللازمة لإنجاز الأعمال الادارية، وتسجيل كافة القرارات والأحكام في أقل وقت ممكن، مع ضرورة توفير خدمات الدعم الفني للشبكات، والتي تتضمن إصلاح أعطال الشبكة وتحديثاتها، والتوصل إلى حلول مناسبة لحمايتها، مع تخصيص إدارة فورية لحل مشكلات انقطاع الشبكة، ويلزم لتقليل احتمالية تعطل الأجهزة بشكل مفاجئ صيانة دورية للأجهزة والبرامج.

٢. ضرورة وضع آلية لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الاقتصادية بالوسائل الالكترونية، مع ضرورة الربط الالكتروني لكافة المحاكم، وإدارات تنفيذ الأحكام على مستوى الجمهورية، وبصفة خاصة إدارات تنفيذ أحكام المحاكم الاقتصادية، بشكل يعمل على سرعة الاستعلام والتنفيذ، وإتاحة امكانية عمل الاستئنافات والمعارضات من مكان ضبط المتهمين من أية محافظة، دون اشتراط ترحيلهم إلى المحكمة المختصة التي أصدرت الحكم لإتمام هذه الاجراءات.

٣. تأهيل السادة قضاة المحاكم الاقتصادية وتدريبهم ومعاونيهم على التقاضي الالكتروني بشكل كافٍ في كافة الأمور المتعلقة بأعمالهم، بقصد تذليل العقبات العملية التي قد تواجههم في عملهم، وكذا تدريب طلاب وخريجي كليات الحقوق والقانون، على اجراءاته، بقصد انجاز الأعمال بأقل وقت وجهد ممكن.

قائمة المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية

١- الكتب

١. د. أمل فوزي أحمد عوض، الايداع الرقمي وأمن المعلومات، الناشر المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، سنة ٢٠٢٢.

٢. د. عبدالعزيز سعد يحي النعماني، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر "دراسة مقارنة"، الناشر دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٢.

٣. د. محمد محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات (دراسة مقارنة بين القانون والفقه الاسلامي)، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٩.

٤. د. نبيل اسماعيل عمر، التنفيذ الجبري للسندات التنفيذية، الناشر دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، سنة ٢٠١٢.

٢- المقالات (دوريات ومجلات علمية)

٥. د. أحمد محمد عصام، اجراءات التقاضي الالكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقًا لأخر تعديلات قانون انشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، بحث

منشور بالمجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد ١٢، العدد ١، سنة ٢٠٢٢.

٦. د. سيف عبدالجبار محمد، د. مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، بحث منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، سنة ٢٠١٣.

٧. د. صفاء أوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، سنة ٢٠١٢.

٨. د. محمد بن خلفان بن سالم المعمري، التقاضي الإلكتروني (دراسة مقارنة)، بحث منشور بمجلة الوقائع، المجلد ٢، العدد ١٢، يوليو سنة ٢٠٢١.

٩. د. مراد صاولي، د. فارس عبد الرحماني، د. إلياس بو معراف، ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية باستعمال نموذج AARDL خلال الفترة من ١٩٧٤- ٢٠١٧.

١٠. د. يحي حسين علي، دور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمار في مصر، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، المجلد ٥، العدد ١، يونيه ٢٠١٩.

٣- المؤتمرات

١١. د. محمد ابراهيم محمود، المحاكم الاقتصادية كوسيلة للتغلب على بطء التقاضي وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تطبيقية على قانون المحاكم الاقتصادية المصري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨)، المؤتمر السنوي الدولي الخامس لكلية الحقوق: العدالة بين الواقع والمأمول، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، المجلد ١، ديسمبر ٢٠١٢.

٤- التشريعات

١٢. الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (هـ)، في ١٥ يوليو، سنة ٢٠٢٠.

١٣. القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ مكرر (و)، في ٧ أغسطس، سنة ٢٠١٩.

١٤. القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ج)، في ١٤ أغسطس، سنة ٢٠١٨.

١٥. القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار.

١٦. قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨.

١٧. قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم القيد في السجل الالكتروني للتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية، نشر بالوقائع المصرية، العدد ٢٧٩، في ١٠ ديسمبر، سنة ٢٠٢٠ .

١٨. قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم القيد في السجل الالكتروني للتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية، نشر بالوقائع المصرية، العدد ٢٧٩، في ١٠ ديسمبر، سنة ٢٠٢٠ .

١٩. قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم القيد في السجل الالكتروني للتقاضي أمام المحاكم

الاقتصادية، نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (هـ)، في ١٥ يوليو، سنة ٢٠٢٠،

٢٠. قرار وزير العدل رقم ٨٩٠١ لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠.

٥- الطعون والأحكام

٢١. الطعن رقم ٨٠٣٦ لسنة ٨٠ ق، الصادر بجلسة ٢٠١١/٣/٢٨، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية

١- مراجع باللغة الانجليزية

22. Laeven,L. and Christopher, W.”The quality of the Legal system, Firm Ownership, and Firm size” Review of Economics and statistics, Vol.89,N.4,2010.
23. Safavian, M. and Siddharth,S, “When Do Creditor Rights Work?”, Journal of Comparative Economics, Vol.35, N3,2007.

٢- مراجع باللغة الفرنسية

24. L’avenir Hypothéqué – Comment les accords commerciaux et d’investissement conclus entre les pays riches et les pays pauvres sapent le développement-OXFARM International Mars 2007.

La protection international des investissements étrangers – quel impact sur les politiques des états d'accueil ? Pascal SCHONARD ENA France 2003.